هنا للخوف لم تفسخ وهو محتمل لندرة ذلك وهذا هو المعتمد زي
اما وجدا ومثلها السيد مع عبده وجب عليها القبول ووجهه
ان المتبرع به يدخل في ملك الموهوب عنه ويكون الولي كانه وهب
وقبل له بخلاف غير الاب المذكور والسيد فلا يلزمها القبول لعم
لو سلمها المتبرع للزوج ثم سلمها الزوج لها لم تفسخ لانتفاء المنة عليها
بل المنة على الزوج لانه ملكها باخذها المتبرع وقدرة الزوج الخ
واذا عجز عن الكسب بمرض يرجى زواله في ثلاثة ايام فلا فسخ
وان طال فلها الفسخ اه ديماطي والمسكن والمعتدات
لها الفسخ بالمسكن ان اعسر بالصداق اي كلا او بعضا
كما ينبه عليه الشارح على المعتمد في الثاني وقوله بالصداق اي في الحال
ابتداء بخلاف المؤجل فلا تفسخ به وان حل لانها رضيت بذمته
مع بقاء المعوض وهو البضع ولا تفسخ بعوده اي الدخول
على تسليم نفسها لستره خطا الموفي مع الاتيان بما معين
تتمة يجب امهالها ثلاثة ايام ولو في المهر على المعتمد فيز
الدعة اي الراحة بفسخ القاضي بقوله فسخت نكاحك
او هي باذنه بقولها فسخت نكاحي بنت على المدة قولها الفور حلا
فانها بتبني ولا تتانف الخ والحاصل انه اذا ابر يوما او
يومين ثم اعسر بنت بخلاف ما لو ابر ثلاثة ايام فانها تستانف
ولا تبني مر حومي سيل بحثا عن رجل يملك عصابة عليها اذ هب
او فضة ووجد فيها الزوجة على السكوت من غير ان يذكر لها انها
وديعة او هبة هل تملكها بمجرد وضع اليد او كيف الحال افيدوا
الجواب فاجاب بما نصه وامر يكتابته واملايه من لفظه اعلم
لله وجه انه عصابة المذكورة امانة شرعية بيد الزوجة المذكور
للزوج نزعها منها قهرا عليها اي وقت اراد لانها ملكه ولم
يصدر منه صيغة شرعية تنقل ملكه عنها للزوجة وفي باقيه على

ملكه

ملكه وما اشتهر على السنة العامة من ان كل شيء تمتع فيه المراة
يصير ملكا لها كلام باطل لا اصل له والله اعلم اه ما قاله المرحو
اه اج في فصل في الحضانة وتتمم كفالة وبنتي اي الكفالة واما الحضانة
بالبلوغ والافاقة قوله ومونتها على من تلزمه النفقة ومنه يؤخذ
هنا من لا يستقل باموره لصغره او جنونه بفصل الخ
اشار بذلك المصدر الى ان الواجب على يد الحاضنة الافعال
واما الاعيان ففعلي من عليه نفقته قول وكحله بفتح الكاف لا
لكن الاناث اليق بها الخ هذه توطية لما بعده والا فهذا
لا بد له على انها تجب لهن فكان ينبغي ان يقال تثبت الحضانة
للنساء والرجال ويقدم النساء على الرجال ويقدم من النساء الخ
حل واذا فارق الحاضن بغير عذر المغارقة على اذا كان الابوان
على النكاح فان الولد يكون بينهما يقومان بكفايته الاب
بالانفاق والام بالحضانة اذا كان على دينها ومونة الحضانة
في ماله ثم على الاب لانها من اسباب الكفاية كالنفقة فتجب
على من تلزمه نفقته غيرهن وهي قد يقال الضمير عائد على
الغير وهو مذكر فكان حقه ان يقول وهو الخ ويجاب
بان الغير مؤنث في المعنى فلذلك صحت اعادة الضمير المؤنث
عليه ومن ثم قال قال في حج قوله وهي اي الواحدة منهن
كالاخت مع الاخ يوخذ منه ان الاخ مقدم على الخالة وفي عبارة
غيره فاخت خاخ فخالة اه كما صرح به ابن الصلاح ومثل الزوجة الز
فلا بد ان يبقى منه الوطي نز وبنت عمة وبنت عم لغير ام وان كانت
غير محرم لشفقتها بالقرابة وهدايتها الى التربية بالامومة بخلاف غير
القريبة كالمعتقة وبخلاف من ادلت بذكر غير وارث كبنت خال وبنت
عم لام وكذا من ادلت بوارث او بانثى وكان الحاضن ذكرا يشترى سم
المنهج والمعتمد ان بنت الخالة تثبت لها الحضانة دون بنت العم للام

Copyright ... University